التحتية المضمومة اوله وبالعين المعجمة المفتوحة قبل اخره في اكثر النسخ وفي الشرح اظن
ان هذا البيت بعد قوله ٭ ونبيت ليلي ارسلت بشفاعة ٭ الي فهلا نفس ليلي شفيعها
وبيتغي بمعني يطلب وهو منصوب بعد الفا في جواب الاستفهام لكن سكن البا وليس
بضرورة لثبوت مثله في السعة وان كان قليلا قوله ومن ثم ابطل ابو علي كون الظرف
من قول الاعشي ٭ رب رفد هرقته ذلك اليوم ٭ واسري من معشر اقيال ٭ متعلقا
باسري ليلا يخلو ما عطف علي مجرور رب من صفة قال فاما قوله ٭ فيا رب يوم قد
لهيت وليلة ٭ بانسة كانها خط تمثال ٭ فعلي ان صفة الثاني مدلول عليها بصفة الاول ولا يتاتي
ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لان الاراقة اتلاف فقد تجعل دليلا عليه هذا يجيعه يقع
في بعض النسخ دون بعض والرفد بكسر الرا العطا وبفتحها وقد تكسر القدح الضخم
وهراق اصله اراق واسري جمع اسير والمعشر جماعة من الناس والاقتال ان
كان بالمثناه الفوقية فهو جمع قتل بكسر القاف وهو العدو وان كان بالمثناة التحتية
فهو جمع قيل بفتح القاف وسكون اليا وهو الملك مطلقا وقيل الملك من ملوك حمير وقيل
هو دون الملك الاعلي سمي به لانه يقول ما شا فينفذ وجمعه اقيال واقوال والبيت الثاني
تقدم الكلام عليه في رب وفي الشرح واما قول ابي علي انه لا يصح تعلق من معشر باسري
فيبني علي شيئين احدهما ان مجرور رب الظاهر لابد من وصفه كما ذكر وقد تقدم عند
الكلام علي رب ان هذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي واكثر المتاخرين ونسبه
في البسيط الي البصريين وان انه خالف في ذلك الاخفش والفرا والزجاج وابنا طاهر
وخروف والثاني ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت ان الثواني تغتفر
فيها ما لا يغتفر في الاوايل فكلا الوجهين اللذين يستند اليهما قابل للمنازعة قوله
وهو قوي في القياس لانها معربة معني والمعرب لا يكون متوغلا في شبه الحرف
ويقع في بعض النسخ معرفة بالقايد لا باليا وهو خطا قوله ومن ذلك الضمير قال
الرضي انما لا يوصف الضمير لان المتكلم والمخاطب اعرف المعارف والاصل في وصف
المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد
للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف
ثم لم يوصف الغايب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فصار مبينه واضحا غير محتاج
الي التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما يحمله علي المتكلم والمخاطب لانه
من جنسهما قوله وجوز الكسايي نعته ان كان لغايب والنعت لغير التوضيح
قال الرضي واجاز الكسايي وصف ضمير الغايب في نحو قوله تعالي لا اله الا هو العزيز
الحكيم ونحو مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله علي البدل قوله واجاز
غير الفارسي وابن السراج نعت ما على نحو وبيس تمسكا بقوله نعم الفتي الخ في الشرح
وفي حاشية التسهيل ما نصه انما المنع قول جمهور النحويين يريد بذلك الاعتراض

علي

٦٧

علي ابن مالك حيث نقل عن غير الفارسي وابن السراج الاجازة وليس كذلك وهذا بعينه
يرد هنا علي المصنف انتهى والمري منسوب الي مره بضم الميم وتشديد الرا والموقد
بضم الميم وكسر القاف قوله وقال الزمخشري وابو البقا في وكم اهلكنا
قبلهم من هم احسن ان الجملة بعد كم صفة لها والصواب انها صفة لقرن يريد بالجملة
التي بعد كم جملة هم احسن لكن كلام ابي البقا ظاهر فيما نقل المص عنه ويحتمل لما صوبه
وكلام الزمخشري نص فيما نقل المص عنه اما عبارة ابي البقا فهي وكم منصوب باهلكنا
وهم احسن صفة واما عبارة الزمخشري فهي كم مفعول اهلكنا ومن يتبين لابهامها
اي كثيرا من القرون اهلكنا وكل عصر قرن لمن بعدهم لانهم يتقدمونهم وهم احسن
في محل نصب صفة لكم الا ترى انك لو تركت هم لم يكن لك بد من نصب احسن علي
الوصفية وانما كان قولهما غير صواب لان كم من الاسما المتوغلة في الابهام وقد
سبق ان الاسما المتوغلة في الابهام لا توصف وفي الشرح وهذا لم يقم دليل علي منعه
وما يصنع المص بمثل كم من رجل قام وكم من قرية هلكت فانه لا يظهر فيه سوى
ان الظرف متعلق بمحذوف وهو في محل رفع صفة لكم التي هي مبتدا اي كثير من الرجال
قام وكثير من القرى هلك قال الرضي واذا انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة
يعني انها تكون حينيذ نكرة والجار والمجرور صفة لها والمعني ساعد عليه انتهى واقول
لا نسلم ان ذلك محتمل كلام الرضي فان عبارته وقد تدخل من في مميز كم الخبرية كثيرا
نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لمواقفته جرا للمميز المضاف اليه كم واما مميز
الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن ولا ادري ما صحته واذا انجر المميز بمن
وجب تقدير كم منونة انتهى وهذا ظاهر في انه يعني ان كم حينيذ لابد لها مما تفتقر به
ولا يكون ذلك الا منها الا بتقدير التنوين النوع العاشر قوله ازمحت باسا
الخ الازماع العزم مع تصميم قال الكسايي يقال ازمعت الامر ولا يقال ازمعت عليه
وقال الفرا ازمعته وازمعت عليه بمعني اجمعته واجمعت عليه والياس بمثناه
تحتية فهمزة ساكنة القنوط قوله وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف
بعد العمل القول الذي ذكر المص انه ضعيف ظاهر كلام ابن عصفور في المقرب ويختار
ابن مالك والقول الذي ذكر انه صحيح مذهب البصريين والفرا ووجهه ان وصف
الاسم يبعده عن العمل لانه انما يعمل لمشابهة الفعل والوصف لكونه من خواص الاسم
معارض لها وذلك المنع يتحقق قبل العمل لا بعده اذ لا يمنع ايقاع ما وقع النوع الحادي
عشر قوله لما ثم لبعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم كالاستفهام والشرط
قال العضد في مباحث التخصيص قياس الشرط ان يكون صدر الجملتين مقدما عليهما
لان الشرطي قسم من الكلام فحقه ان يشعر به من اول الامر ليعلم نوعه اجمالا ثم يخصه
تفصيلا كما فعلوا ذلك في الاستفهام والتمني والقسم والنفي وقال الرضي في باب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)